واقع إتاحة البيانات المفتوحة عبر منصات المؤسسات الثقافية العربية في ضوء أهداف التنمية المستدامة

إعداد

هدى محمد السيد صلاح الدين
باحث دكتوراه، قسم علوم المعلومات
كلية الآداب - جامعة الفيوم
hodamosalah327@gmail.com

مراجعة وإشراف

أ.د. فايقة محمد على حسن
أستاذ المكتبات والمعلومات
كلية الآداب – جامعة القاهرة
faika_hassan@hotmail.com

أ.م.د. زينب حسن أبوالخير
أستاذ المكتبات والمعلومات المساعد
كلية الآداب – جامعة الفيوم

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تحديد خصائص منصات المؤسسات الثقافية العربية للبيانات المفتوحة وسماتها في البيئة العربية، مع رصد مدى التزام هذه المنصات بسياسات ومعايير إتاحة البيانات المفتوحة، لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال التحليل المقارن لواقع إتاحة البيانات المفتوحة عبر منصات المؤسسات الثقافية العربية في ضوء أهداف التنمية المستدامة، المنهج المسحي القائم على أسلوب الوصف والتحليل، وكان من أهم نتائجها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية باتجاه ملامح البيانات الثقافية المفتوحة وفقًا لمتغير طبيعة المؤسسة، وكذا وفقًا لمتغير المدى التاريخي للمؤسسة، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية باتجاه ملامح البيانات الثقافية المفتوحة وفقًا لمتغير لغة المنصة، لصالح المنصات أحادية اللغات والمنصات متعددة اللغات بشكل متوازن طبقًا لطبيعة المؤشر، كما تبين وجود ارتباطًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية بين الاستخدامية وإمكانات البحث والتصفح، والدرجة الكلية لمقياس واقع البيانات الثقافية المفتوحة، وكان من أهم توصياتها ضرورة اضطلاع مجلس النواب بسن تشريع لتنظيم

تاريخ استلام البحث: 2024/03/29 تاريخ إجازة البحث: 2024/04/20

نشر وتبادل البيانات المفتوحة بعامة، والبيانات الثقافية المفتوحة بخاصة، لإلزام الهيئات والمؤسسات الثقافية بإتاحة بياناتها، ولتعزيز الحق في الحصول على البيانات المفتوحة، وتعزيز حرية تداول المعلومات.

الكلمات المفتاحية: البيانات الثقافية المفتوحة؛ المؤسسات الثقافية: أهداف التنمية المستدامة

1/1- تمهيد:

شهدت حركة البيانات المفتوحة نموًا هائلاً إبان السنوات الأخيرة، لاسيما في أمريكا الشمالية، حيث ركزت العديد من سياسات البيانات المفتوحة المبكرة بشكل أساسي على إتاحة البيانات، بعد أن كان ينظر إليها في البداية على أنها فكرة هامشية في أذهان دعاة التكنولوجيا؛ كما أعلنت العديد من الحكومات حول العالم أنها "مفتوحة بشكل افتراضي" وهي بذلك تسعى لجعل البيانات سهلة الإتاحة، وسهلة الوصول، فضلاً عن التوحيد والمجانية (Janssen & Zuiderwijk, 2014).

وتمتلك المؤسسات الثقافية الكثير من البيانات والمعلومات القيمة، مثل المجموعات التي تديرها المؤسسات الثقافية والمعرفة المتوفرة حول هذه المجموعات، وقد أتاحت التقنيات الحديثة إمكانية عرض التراث الثقافي على المنصات الرقمية، حيث قامت العديد من المؤسسات الثقافية حول العالم إبان السنوات القليلة الماضية، برقمنة مجموعاتها، وإتاحتها (European Union. 2018)، وعليه باتت حركة البيانات المفتوحة الآن تركز على إعادة استخدام هذه البيانات، والتي لابد أن تتمتع بالصيغة الرقمية، وكذا تكون "مفتوحة" أي متاحة للجميع بحرية دون قيود تذكر، مما يعني أنه يمكن للمستخدمين النهائيين إعادة استخدام البيانات وتوزيعها بشكل أكبر.

2/1- مشكلة الدراسة:

وعليه تتركز مشكلة الدراسة في عدم وجود آليات محددة لإتاحة البيانات المفتوحة على بوابات المؤسسات الثقافية العربية كمعول أساس لإحداث التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها(*)، وكذا نقص الدراسات المحكمة التي ركزت على مساهمة البيانات الثقافية المفتوحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن هنا ركزت الدراسة الحالية على التعرف على خصائص منصات، بالإضافة إلى التعرف على مساهمة البيانات الثقافية المفتوحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

* أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والتي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر 2015م، والتي تعد بمثابة خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع.

3/1- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع نفسه، والذي اكتسب أهمية بالغة إبان السنوات الأخيرة، بغية التعرف على موقف الحكومات العربية من الإتاحة المفتوحة للبيانات بغية تعزيز المشاركة واتخاذ القرار وإحداث مضامين التنمية المستدامة، وذلك في ظل التوجهات العالمية الداعمة لإتاحة البيانات المفتوحة على كافة المستويات من خلال بوابات ومنصات تدعم المشاركة وتعزز من الوصول وتفعيل الخدمات، فضلاً عن عدم تطرق الدراسات العربية لتحليل منصات البيانات المفتوحة لاسيما الخاصة بالمؤسسات الثقافية العربية.

4/1- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1- تحديد خصائص منصات المؤسسات الثقافية العربية للبيانات المفتوحة وسماتها في البيئة العربية.
2- رصد مدى التزام منصات المؤسسات الثقافية العربية بسياسات ومعايير إتاحة البيانات المفتوحة، لتحقيق التنمية المستدامة.
3- التحليل المقارن لواقع إتاحة البيانات المفتوحة عبر منصات المؤسسات الثقافية العربية في ضوء أهداف التنمية المستدامة.

5/1- تساؤلات الدراسة:

اتساقاً مع الأهداف، تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما طبيعة منصات المؤسسات الثقافية العربية للبيانات المفتوحة؟ وما سمات البيانات المتاحة بها؟
2- إلى أي مدى تلتزم منصات المؤسسات الثقافية العربية بسمات الاستخدامية، وسياسات ومعايير إتاحة البيانات المفتوحة؟
3- ما دور إتاحة البيانات المفتوحة عبر منصات المؤسسات الثقافية العربية للبيانات المفتوحة تحقيقًا لأهداف التنمية المستدامة؟

6/1- الفروض الإحصائية للدراسة:

1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية باتجاه ملامح البيانات الثقافية المفتوحة وفقًا لمتغيرات: طبيعة المؤسسة، والمدى التاريخي للمؤسسة، طبيعة اللغة.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية باتجاه الملامح المحتملة للبيانات المفتوحة وأهداف التنمية المستدامة. وفقًا لمتغيرات: الدولة، وطبيعة نشاط المؤسسة.

3- توجد شبكة من العلاقات بين واقع البيانات الثقافية المفتوحة (المقياس الأول) وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (المقياس الثاني).

7/1- مجال الدراسة وحدودها:

- الحدود الموضوعية: ركزت على رصد خصائص البيانات المفتوحة وملامح إتاحتها عبر منصات المؤسسات الثقافية العربية في ضوء أهداف التنمية المستدامة.
- الحدود الزمنية: امتدت الدراسة لاستكشاف جميع المنصات المتاحة عبر بوابات المؤسسات الثقافية المتاحة منذ مارس 2019م حتى ديسمبر 2022م.
- الحدود المكانية: اتخذت الدراسة من بوابات المؤسسات الثقافية العربية حدًا مكانيًا لها.
- الحدود اللغوية: اقتصرت الدراسة على تحليل منصات البيانات المفتوحة في البيئة العربية باللغة العربية فقط.

8/1- منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة المنهج المسحي القائم على أسلوب الوصف والتحليل، باعتباره المنهج الأنسب للتعامل مع مشكلة الدراسة، فضلاً عن استخدام أسلوب تحليل المحتوى؛ لرصد أهم خصائص وسمات منصات البيانات المفتوحة المتاحة عبر بوابات المؤسسات الثقافية العربية.

وفيما يتعلق بأدوات جمع البيانات، فقد اعتمدت الدراسة على الملاحظة المباشرة، بالإضافة إلى مقياس رئيس كأداة رئيسة لجمع البيانات حول تلك المنصات بغية توصيفها بدقة، ورصد مواطن قوتها وضعفها، حيث قسمت الباحثة مقياس الدراسة كالتالي:

أولاً: محور تقييم و اقع البيانات الثقافية المفتوحة:

وهو مقياس طورته الباحثة لقياس واقع إتاحة البيانات الثقافية المفتوحة في المنطقة العربية، وقد تكون المقياس من (33) فقرة، وزعت على بعدين رئيسين، هما: المؤشر (1) أشكال البيانات ومدى اكتمالها، ويشمل 14 فقرة، المؤشر (2) الاستخدامية وإمكانات البحث والتصفح، ويشمل 19 فقرة، وقد صيغت هذه الفقرات بشكل يمكن من عملية تقييم منصات البيانات الثقافية المفتوحة، ويستجاب لكل فقرة بتحديد مدى تحقق الفقرة طبقاً لمقياس متدرج يحدد مستوى التحقق (ضعيف، منخفض، متوسط، مرتفع، مرتفع جدًا).

ثانيًا: محور البيانات الثقافية وأهداف التنمية المستدامة.:

وهو مقياس طورته الباحثة اعتمادًا على (مؤشرات اليونسكو المواضيعية لدور الثقافة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030) والذي وضع لقياس واقع البيانات الثقافية المفتوحة وأهداف التنمية المستدامة، وقد تكون المقياس من (50) فقرة وزعت على أربعة مؤشرات رئيسة، هي: المؤشر (1) البيئة والقدرة على الصمود في وجه التغيرات المناخية، ويشمل 11 فقرة، المؤشر (2) الازدهار وسُبل العيش، ويشمل 10 فقرات، المؤشر (3)، المعرفة والمهارات، ويشمل 12 فقرة، المؤشر (4) الاندماج والشراكات، ويشمل 17 فقرة، وقد صيغت هذه الفقرات بشكل يمكن من عملية قياس واقع البيانات المفتوحة وأهداف التنمية المستدامة، ويستجاب لكل فقرة بتحديد مدى تحقق الفقرة طبقاً لمقياس متدرج يحدد مستوى التحقق (ضعيف، منخفض، متوسط، مرتفع، مرتفع جدًا)، وقد تم تحكيم المقياسين من قبل مجموعة من الأساتذة والخبراء فى مجال المكتبات والمعلومات والتنمية الثقافية.

9/1- مجتمع الدراسة وعينتها:

تشكل مجتمع الدراسة من منصات البيانات المفتوحة المتاحة عبر بوابات المؤسسات الثقافية العربية، حيث عكفت الباحثة على حصر تلك المنصات بالاعتماد على محركات البحث، وكذا تصفح بوابات الحكومات العربية، مؤشر البيانات المفتوحة Open Data Index، ومن ثم تم التوصل إلى مجموعة من هذه المنصات بلغ عددها 16 منصة، فيما تم الاستقرار على 12 منها فقط ، والتي تم اختيارها طبقًا لثلاثة معايير رئيسة: (الحداثة، والاكتمال، ثبات الإتاحة)، ووالتي تنوعت مشاربها الثقافية وانتماءاتها المختلفة، طبقًا لمتغيرات عدة، والتي شكلت في مجملها عينة الدراسة النهائية، والتي جاءت كالتالي:

جدول (1) عينة الدراسة

م	الدولة	المنصة	الموقع الرسمي
1	سلطنة عمان	وزارة التراث والثقافة	https://www.mhc.gov.om/open-/information
2	تونس	وزارة الشؤون الثقافية	/http://www.openculture.gov.tn
3	تونس	مركز الموسيقى العربية والمتوسطة	http://www.cmam.nat.tn/opendata-theme/ar/8/.html
4	السعودية	وزارة الثقافة	https://2u.pw/93xb0U
5	السعودية	الهيئة العامة للترفيه	https://www.gea.gov.sa/
6	الأردن	وزارة الثقافة	https://portal.jordan.gov.jo/wps/portal/OpenData#/manageDataSets
7	الإمارات العربية المتحدة	وزارة الثقافة والشباب	https://mcy.gov.ae/ar/open-data/
8	الإمارات العربية المتحدة-أبوظبي	الاتحاد النسائي العام	https://www.gwu.ae/open_data/?lan=ar
9	الإمارات العربية المتحدة-أبوظبي	دائرة الثقافة والسياحة	https://tcaabudhabi.ae/ar/e.services/open.data..aspx
10	الإمارات العربية المتحدة-دبي	هيئة الثقافة والفنون	https://dubaiculture.gov.ae/ar/about-us/open-data
11	المغرب	وزارة الشباب والثقافة والتواصل	https://2u.pw/eq4sT0
12	قطر	وزارة الثقافة والشباب	https://2u.pw/GNZeYb

10/1- أسلوب صياغة الاستشهادات المرجعية:

اعتمدت الدراسة على معيار الجمعية الأمريكية لعلم النفس (American Psychological Association) (APA) في صياغة الاستشهادات المرجعية الواردة بها، في إصدارته السابعة (7th Edition) بوصفه الأسلوب الأنسب لتخصص المكتبات والمعلومات.

11/1- مصطلحات الدراسة (تعريفات إجرائية):

البيانات المفتوحة: بيانات متاحة للجمهور بشكل مجاني، دون تسجيل أو تراخيص تقييدية لأي غرض كان (بما في ذلك الأغراض التجارية)، بتنسيقات إلكترونية يمكن قراءتها آليًا بما يضمن سهولة الحصول عليها وتحميلها واستخدامها (The World Bank, 2014, 112).

ويمكن تعريفها إجرائيًا على أنها: مجموع البيانات الرسمية التي تتاح آليًا بواسطة المؤسسات والأجهزة الحكومية، والتي يتاح استخدامها بحرية من قبل مجتمع المستفيدين على إطلاقه دون أية قيود أو تراخيص.

المؤسسات الثقافية : هي المؤسسات التي تولدها ثقافة معينة، من أجل الحفاظ على المعرفة الثقافية. (Platteau & Peccoud, 2010)

المنظمات والكيانات المؤسسية غير الربحية التي تعمل على نشر وترويج الأنشطة والمنتجات الإبداعية والثقافية التي من شأنها الحفاظ على الهوية والتراث الثقافي الذي بدوره يعمل على الارتقاء بالإنسان وتنميته، فيما تقدم خدماتها لجميع فئات المجتمع دون تمييز، وتشمل المكتبات والمتاحف، وقصور الثقافة، مراكز حماية التراث، ودور المسرح، والسينما، والمعارض الفنية، ودور الأوبرا..الخ.

البيانات الثقافية المفتوحة: هي المعرفة والمعلومات الخاصة بالمؤسسات أو المنظمات أو المبادرات الثقافية حول مجموعاتها و / أو أعمالها، والي بدأت كحركة شعبية في نهاية عام 2011م (Baltussen, et.al, 2013)

ويمكن تعريفها إجرائيًا على أنها: البيانات المتعلقة بالمجال الثقافي والتي تتاح من خلال المؤسسات الثقافية، ومؤسسات التراث القافي، والتي يتاح الوصول إليها بشكل مباشر دون قيود في الاستخدام أو إعادة الاستخدام.

التنمية المســـتدامة: التوازن بين النمو الاقتصـــادي المســـتدام والتجديد البيئي، بما يحقق الأهداف الحضرية المستقبلية دون المساس برفاهية المجتمع ونوعية الحياة والبيئة (Giuliani, et.al, 2020).

ويمكن تعريفها إجرائيًا على أنها: الإدارة الرشـيدة للموارد المتاحة بشـكل يحقق الرخاء والتنمية على كافة المستويات بما يؤثر في تحسين جودة الحياة للأجيال القادمة والحالية.

12/1- الدراسات السابقة:

بمراجعة الإنتاج الفكري حول موضوع الدراسة، وذلك في جل أدوات حصر الإنتاج الفكري باللغتين العربية والإنجليزية في مجال المكتبات والمعلومات، مثل:

1- شبكة الرسائل العلمية المجازة باتحاد المكتبات الجامعية المصرية Eulc (http://srv4.eulc.edu.eg).

2- قاعدة بيانات الهادي والمتاحة من خلال موقع الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (أعلم).

3- قواعد البيانات العالمية المتاحة من خلال بنك المعرفة المصري (http://www.ekb.eg)، وخاصة قاعدة بيانات (دار المنظومة، Ebesco, ProQuest Dissertations, Science Emerald) Direct, EBESCO.

4- محرك البحث الأكاديمي من جوجل Google Scholar.

حيث اعتمدت الباحثة على استخدام استراتيجية بحث جمعت بين ثلاثة مصطلحات رئيسة هي: البيانات المفتوحة، التنمية المستدامة، المؤسسات الثقافية.

وقد تبين وجود مجموعة من الدراسات التي دارت في فلك الموضوع، والتي تستعرضها الباحثة فيما يأتي، مع الإشارة إلى أبرز ملامحها، والتي رتبت ترتيبًا زمنيًا من الأحدث إلى الأقدم، وإذا كان هناك اتفاق في تاريخ النشر لجأت الباحثة إلى الترتيب الهجائي وفق اسم المؤلف، وقد تم تصنيف الدراسات السابقة إلى محورين رئيسين: تناول المحور الأول الدراسات التي اهتمت بالبيانات المفتوحة، بينما تناول المحور الثاني الدراسات التي اهتمت بالبيانات الثقافية والتنمية المستدامة، وقد قسمت الدراسات في كل محور إلى قسمين أحدهما للدراسات العربية، والآخر للدراسات الأجنبية كالتالي:

المحور الأول: دراسات اهتمت بالبيانات المفتوحة:

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة (عبدالحميد، 2023) التي هدفت إلى رصد وتحليل واقع إتاحة صفحات الجامعات الحكومية للبيانات المفتوحة بها، مع رصد المعايير الموحدة للجامعات الحكومية لإتاحة البيانات بها بصيغة مفتوحة بالإضافة إلى التعرف على أنماط البيانات المفتوحة المتاحة داخل صفحات مواقع الجامعات الحكومية، حيث استخدمت الدراسة المنهج المسحي الميداني لتوافقه مع طبيعة الدراسة من أجل تحقيق أهدافها كما تم الاعتماد على قائمة مراجعة بصفتها أداة من أدوات جمع البيانات الخاصة بالدراسة، كما قَّدمت الدراسة عددًا من التوصيات كان من أهمها: أن البيانات المنشورة يجب أن تغطي جميع الأنشطة والمعلومات المتعلقة بالجامعة سواء كانت بيانات إدارية أو بحثية مع إنشاء صفحة أو منصة مستقلة للبيانات المفتوحة داخل موقع الجامعة، وإنشاء منصات تقييم تلقائية لمراقبة جود البيانات الحكومية المفتوحة باستمرار.

دراسة (عبد العظيم، 2022) التي استهدفت التعرف على المتطلبات اللازمة للبيانات الحكومية المفتوحة لاستدامة المدن الذكية في جمهورية مصر العربية، بما يساعد في تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المجتمع المصري. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكان الاستقصاء هو أداة جمع بيانات الدراسة، وتم اختيار الخبراء بالطريقة العمدية من مسؤولي إدارة المحتوى الرقمي الحكومي، وبلغ عددهم 70 خبيرًا ومسؤولًا من جهات مختصة بنظم وتكنولوجيا المعلومات في جمهورية مصر العربية. ومن خلال آراء الخبراء، توصل الباحث لعدد 12 متطلبًا، تُعدُّ من وجهة نظره، من أهم المتطلبات اللازمة للبيانات الحكومية المفتوحة للعمل على دعم المدن الذكية في جمهورية مصر العربية. توصلت الدراسة إلى أهم المتطلبات اللازمة، ومنها: توفير حماية البيانات ضد الاختراق أو الاستيلاء أو التبديد، وإعداد دليل للسياسات، ودليل للمعايير، وسن قانون وتشريع ينظم إتاحة البيانات الحكومية، وتداولها. وقد أوصت الدراسة بضرورة إنشاء منصة إنترنت قومية للبيانات المفتوحة، وتوفير مراكز بحث وتطوير بكل مدينة ذكية؛ للعمل على الاستغلال الأمثل للبيانات والموارد والقدرات بالمدينة، ومساعدة القطاع العام والخاص على الإبداع والابتكار في توظيف البيانات المفتوحة.

دراسة (متنمبك، 2022) التي هدفت بشكل أساسي إلى دراسة الفوائد المتوقعة من مبادرات البيانات الحكومية المفتوحة في المملكة العربية السعودية، من أجل الحصول على فهم عميق للفائدة المتوقعة من البيانات الحكومية المفتوحة في المملكة العربية السعودية، حيث تم إجراء (10) مقابلات شبه منظمة مع المسؤولين الذين ينفذون مبادرات البيانات الحكومية المفتوحة، وأشارت نتائج الدراسة إلى عدد كبير من الفوائد المتوقعة للبيانات الحكومية المفتوحة التي تتمحور حول: (1) الفوائد السياسية والاجتماعية، (2) الفوائد الاقتصادية، (3) الفوائد التشغيلية والتقنية، وأوصت الدراسة بالحاجة لمزيد من الدراسات التي قد تبحث في التحديات التي تحد من تحقيق الفوائد المتوقعة من مبادرات البيانات الحكومية المفتوحة ومدى إمكانية تحسين هذه الفوائد.

دراسة (ثابت، 2020) التي هدفت إلى رصد خصائص وسمات عدد من المنصات العربية الخليجية للبيانات المفتوحة، من خلال فحص سبع منصات متنوعة المجالات وهي: منصة مستشفي الملك فيصل – السعودية، منصة البريد السعودي، منصة الهيئة العامة للزكاة الدخل-السعودية، منصة بلدية دبي – الإمارات، منصة دائرة القضاء – أبوظبي، منصة وزارة القوى العاملة – عمان، منصة الهيئة العامة للطيران المدني - قطر، ومن ثم التعرف على أنواع مجموعات البيانات التي تستضيفها؛ ومعدلات اكتمالها وتحديثها، وإمكانية استخدامها، وآليات تقييم رضا المستفيدين عنها، ورصد إمكاناتها في البحث والاسترجاع، وذلك بالاعتماد على المنهج المسحي القائم على أسلوب الوصف والتحليل، فضلاً عن استخدام منهج تحليل المحتوى، وكان من أهم نتائجها ارتفاع معدلات تحقيق سمات معياري الاكتمال والتحديث، الدقة وأشكال البيانات بمنصات البيانات المفتوحة عينة الدراسة، بواقع 71%، 77.6% على الترتيب، وكذا تصدر منصة وزارة القوى العاملة العمانية لجميع المنصات عينة الدراسة تحقيقًا لمعايير التقييم وذلك بواقع 81.1%، وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات كان أهمها ضرورة اتخاذ خطوات إجرائية لعمل سياسات عربية معلنة لإتاحة البيانات المفتوحة واستثمار أبعادها الاقتصادية، مع ضرورة تكاملها مع السياسات العربية للمعلومات.

دراسة (فراج، 2019) التي هدفت إلى التعرف على الممارسات الحالية للجامعات السعودية في إدارة البيانات المفتوحة، وبصفة خاصة البيانات البحثية منها؛ وذلك من حيث

المظان المفضلة لإتاحة البيانات، والجهة المسؤولة عن هذه الإتاحة، ومدى الإفصاح عن السياسات الرخص القانونية ذات الصلة، وماهية أنماط البيانات المتاحة، وصيغ الملفات التي أتيحت بها .وقد خلصت الدراسة إلى اهتمام الجامعات السعودية بإتاحة البيانات الإحصائية الإدارية دون البيانات البحثية، ولم تأت هذه الإتاحة عبر مستودعات الجامعات أو مرافق خاصة بالبيانات، وإنما وردت على هيئة صفحات عنكبوتية ثابتة دون أي إمكانات للبحث، ودون توفير للخدمات ذات الصلة بالبيانات البحثية، ودون خطط محددة لإدارة البيانات .كما توصلت الدراسة إلى أن هذا الاتجاه هو السائد في المملكة على المستوى الوطني بصفة عامة، وبصفة خاصة بوابة البيانات الحكومية المفتوحة وصفحة البيانات بموقع وزارة التعليم، وقد أوصت الدراسة إلى إعداد تصور مفاهيمي لإنشاء مرفق للبيانات البحثية وتوفير الخدمات ذات الصلة بالجامعات السعودية.

دراسة (العليمي، 2018) التي هدفت إلى التعرف على مبادرات ومنصات البيانات الحكومية المفتوحة الضخمة ومقارنتها من حيث تمثيل البيانات والتصميم والبرمجيات، في الإتاحة والتنظيم وبناء Metadata والحفظ الرقمي، ومن ثم تحليل مدى مشاركة المواطنين ومدى تفاعلهم مع هذه البيانات، حيث اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المقارن، وكان من أهم نتائجها أن منصات البيانات الحكومية المفتوحة بالدول العربية تحتاج لمزيد من التطوير والتنوع والتفاعل بين المواطنين، حيث تفتقد بوابات البيانات المفتوحة لأدوات وأساليب تسهيل اكتشاف البيانات المفتوحة، كما أظهرت تصدر دولة الإمارات العربية المتحدة لباقي الدول العربية توجهًا نحو الحكومة الذكية وتطبيقاتها، وقد أوصت الدراسة بضرورة التزام بوابات البيانات المفتوحة بالمعايير الدولية في تنفيذها من خلال البرمجيات مفتوحة المصدر.

دراسة (عسيري & السريحي، 2018) والتي هدفت إلى رصد وتحليل واقع إتاحة البيانات المفتوحة عبر بوابات الحكومة الإلكترونية لعينة من دول مجلس التعاون الخليجي، ومقارنة مدى تفعيل البوابات الحكومية للبيانات المفتوحة بينها والوقوف على الفوائد التي يمكن أن تعود على الجهات الحكومية والمواطنين نتيجة تبني هذه الممارسات، وقد استخدامت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوب تحليل المحتوى للتعرف على خصائص صفحات البيانات المفتوحة على البوابات، كما اعتمدت على قائمة المراجعة والملاحظة المباشرة كادوات رئيسة لجمع البيانات،

وكان من أهم نتائجها حصول بوابة الإمارات على المركز الأول من حيث درجة الاكتمال بين بوابات دول المجلس المختارة، تلتها سلطنة عمان ثم البحرين فالسعودية في حين احتلت بوابة الكويت المركز الأخير من حيث درجة الاكتمال، كما تبين أن جميع بوابات البيانات الحكومية المفتوحة لدول المجلس تحتاج إلى مزيد من التطوير بدرجات متفاوتة حيث لا توجد بوابة كاملة، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام البوابات الحكومية للبيانات المفتوحة في دول المجلس بحث المواطنين، والجهات الحكومية، والقطاع الخاص على استخدام البيانات المفتوحة ونشرها من خلال التعريف بها والتوعية بأهميتها وما تحققه من فوائد لجميع الأطراف عبر مواقعها المختلفة.

دراسة (أبو ريدة، 2016) التي هدفت إلى التعرف على نشأة وتطور البيانات الحكومية المفتوحة، وإبراز إيجابياتها وإنعكاسها على التعاون الدولي، وكذا تحديد أهم سماتها، وتحليل الإتجاهات العالمية والعربية في تطبيق سياسات البيانات الحكومية المفتوحة، مع تسليط الضوء على موقف الحكومة المصرية من تطبيق هذه السياسات، وقد إعتمدت الدراسة المنهج المسحي، كما استخدمت منهج تحليل المحتوى لملفات البيانات، وخلصت الدراسة إلى أن تحقيق النماذج العربية لسياسات البيانات الحكومية المفتوحة بنسبة 87.7% ، كما قدرت نسبة تطبيق الحكومة المصرية لسياسات البيانات والمعلومات المفتوحة 56.7%، والتي تعد النسبة الأقل مقارنة بالنماذج العالمية والعربية، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاتجاه نحو انشاء بوابة مستقلة للبيانات والمعلومات الحكومية العربية المفتوحة على غرار بوابة الاتحاد الأوروبي للبيانات المفتوحة.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية:

دراسة (Alexopoulos, et.al, 2023) التي قدمت مراجعة للأدبيات حول النماذج المفاهيمية للبيانات الحكومية المفتوحة OGD ومبادرات الترويج الحكومية، والتي رسمت إنموذجًا لها عبر أربع محاور رئيسة: المبتدئين، والمتابعين، والمتبعين السريعين، واضعي الاتجاه، إلى جانب التأكيد على أربعة عناصر لاستراتيجية OGD الترويجية مثل وسائل الإعلام والساحة والمضمون وأصحاب المصلحة، كما استكشفت الدراسة الدوافع والعوائق التي تعترض المبادرات الترويجية للبيانات الحكومية المفتوحة، وقد أظهرت النتائج اختلاف الاستراتيجيات الترويجية من حيث القبول والقدرة على تحمل التكاليف وإمكانية الوصول والوعي، بالإضافة إلى أن

الدوافع وراء المبادرات الترويجية هي بناء ثقة المواطنين وصياغة مشاركة أصحاب المصلحة والتعاون في الإدارة، وبالتالي تعزيز الشفافية في الإدارة، وتلبية احتياجات أصحاب المصلحة، وتوفير الزخم المطلوب لخلق القيمة والابتكار من قبل أصحاب المصلحة والحاجة لتعزيز النمو الاقتصادي.

دراسة (Máchová, et.al, 2018) التي هدفت إجراء تقييم لقابلية الاستخدام لبوابات البيانات الحكومية وتقديم قائمة بأفضل الممارسات لتحسين قدرة المستفيدين على اكتشاف مصادر المعلومات عبر الإنترنت والوصول إليها وإعادة استخدامها، وقد اعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة، كما قامت بعمل مراجعة شاملة للأدبيات، والتي أسفرت عن وضع إطار مرجعي للمعايير الأكثر أهمية، ثم تم تطبيق طريقة اختبار قابلية الاستخدام بما يتوافق مع المتطلبات الفريدة لبوابات البيانات المفتوحة، وكان من أهم نتائجها عدم وجود دعم للمشاركة الفاعلة من جانب أصحاب المصلحة، كما قدمت الدراسة قائمة بأفضل الممارسات لتحسين جودة هذه البوابات، والذي من شأنه أن يساعد في تحسين قابلية اكتشاف البيانات وتيسير الوصول إليها من أجل زيادة إعادة استخدامها.

دراسة (Lnénicka & Máchová, 2017) التي حاولت التحقق من جودة البيانات الحكومية المفتوحة، من خلال فحص ومقارنة جودة بوابات البيانات المفتوحة الوطنية، بغرض اقتراح وإقرار إطار عمل معياري لتقييم جودة بوابات البيانات المفتوحة على المستوى الوطني، وقد انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وأظهرت النتائج اختلاف الدول فيما بينها في طبيعة وظائف بوابات البيانات المفتوحة لديها، مما يعكس عدم وجود التنسيق، وكذا الحاجة إلى معايير لضبط جودة هذه البيانات، كما تبين تصدر بريطانيا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية العديد من الدول في نشر مجموعات البيانات وإطلاقها بوابات متقدمة لذلك.

دراسة (Thorsby, et.al, 2017) والتي قدمت تقييمًا لميزات ومحتويات بوابات البيانات المفتوحة في المدن الأمريكية، حيث اتخذت الدراسة المنهج الوصفي منهجًا رئيسًا بغية تطوير خمسة مقاييس لتصنيف ووصف هذه البوابات: مؤشر مدخل البيانات المفتوحة (ODPI)، مؤشر محتوى البيانات (DCI)، مجموعة من الاثنين (Overall Index)، عدد مجموعات البيانات، وعدد مجموعات البيانات لكل 100.000، وتشير نماذج الانحدار التي تشرح الاختلاف

بين المدن على هذه المقاييس إلى أن سكان المدينة لهم تأثير مهم، كما تشير النتائج إلى أن البوابات في مرحلة مبكرة جدًا من التطوير وتحتاج إلى قدر كبير من العمل لتحسين ميزات مساعدة المستخدم والتحليل بالإضافة إلى تضمين ميزات مساعدة المواطنين على فهم البيانات، مثل المزيد من التخطيط والتحليل.

دراسة (Susha, et.al, 2015) والتي هدفت إلى التحقق من التدابير التنظيمية التي يمكن أن تسهل استخدام البيانات المفتوحة، واستكشاف الفوائد الاجتماعية أو القيم الاقتصادية لها، في ظل صعوبة التنبؤ باستخدامات البيانات ومستخدميها المحتملين، وقد قامت الدراسة بتنفيذ أربع دراسات حالة لدراسة التحديات التي تواجهها عند تنفيذها، حيث شملت العينة نوعين من المؤسسات (وكالة الإحصاء، والبلدية) في محيطي (السويد وهولندا)، وكان من أهم نتائج الدراسة أن المؤسسات العامة تعاني صعوبة في توفير الدعم لمستخدمي البيانات المفتوحة الذين لديهم متطلبات ومهارات مختلفة، كما تبين عدم التفاعل أوالتفاعل المحدود أحيانًا لمعظم المؤسسات العامة مع مستخدمي البيانات وغالبًا ما تكون انتقائية فيما يتعلق بشخصية المستخدم وكيفية التواصل.

المحور الثاني: دراسات اهتمت بالمؤسسات الثقافية والتنمية المستدامة:

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة (الريامي، الصقري، 2022) التي هدفت إلى التعريف بدور المؤسسات البحثية وجهود منظمات المجتمع المدني التخصصية في توثيق وحصر ودراسة التراث الثقافي العماني، وربطه بتوجهات التنمية المستدامة، والكشف عن مدى إمكانية الاستفادة منه وتوظيفه لخدمة قضايا التنمية المستدامة في عمان. ولتحقيق ذلك طرحت الدراسة تساؤلًا جوهريًا هو: ما الدور الذي تضطلع به المؤسسات البحثية في تبني مشاريع التراث الثقافي، وما هي الجهود المبذولة من قبل منظمات المجتمع المدني التخصصية في ذلك؟ وما نوعية تلك المشاريع؟ وما حدود علاقتها بقضايا التنمية المستدامة؟، وقد اشارت الدراسة في نتائجها إلى التنوع الشديد لخارطة التراث الثقافي العماني، والذي يمكن توظيفه والاستفادة منه، وإدماجه ضمن خطط التنمية الشاملة باعتباره من الأولويات الوطنية في رؤية عمان 2040، كما ترجع علاقة التراث الثقافي بالتنمية المستدامة، إلى إدراك السلطنة للهدف الأساس منه ألا وهو تعزيز ودعم التنمية.

دراسة (بوجاجي، مقناني & صبرينة، 2021) التي هدفت إلى معرفة الدور الذي يمكن أن تؤديه مكتبات المطالعة العمومية في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بوصفها مرافق ثقافية تلعب دورها الاجتماعي من أجل تحقيق فلسفة التنمية المستدامة، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي منهجًا رئيسًا لها، كما تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات. ومن خلال الدراسة الميدانية بمكتبة مصطفى نطور بقسنطينة تم التوصل إلى أن مكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بقسنطينة تؤدي دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة، كما أن أختصاصيي المعلومات يساهمون في دعم التنمية من خلال اكتسابهم للعديد من المهارات الفنية والتقنية.

دراسة (كوبيبي، 2021) التي هدفت إلى إبراز أهمية الثقافة في تجسيد أهداف التنمية المستدامة، من خلال إمكانية إضافة الثقافة كبعدا جديدا لتحقيق الاستدامة، حيث اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي منهجًا رئيسًا لها، وخلصت إلى أن للثقافة دورا كبيرا في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس، أهمها مساهمة الصناعات الثقافية في الصادرات وخلق فرص العمل، بالإضافة إلى بروز الاقتصاد البنفسجي، كما يمكن للثقافة أن تكون سببا في التخلف والركود.

دراسة (مقدم، منصوري & خيرة مونية، 2020) التي هدفت إلى توضيح أهمية الثقافة في بلوغ متطلبات التنمية المستدامة، وذلك من خلال توضيح العلاقة بين الثقافة من جهة والجوانب الثلاثة للتنمية: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من جهة أخرى. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن الثقافة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، ليس فقط باعتبارها شكل من أشكال الدخل للدول، بل هي المحرك الأساس لتحقيق التنمية في جوانبها الثلاثة، وتعد التنمية البشرية التي تتحقق من خلال الثقافة الإيجابية هي الوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية:

دراسة (Zheng, et.al, 2021) حاولت التعرف على مدى ارتباط القيم الثقافية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تجميع المعرفة من أكثر من 300 دراسة علمية،

وقد كشفت النتائج أن السمات الثقافية مرتبطة بتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر و 79٪ من أهداف التنمية المستدامة، علاوة على ذلك، يبرز الفهم التجريبي الذي تم الحصول عليه من تحليل البيانات أن القيم الثقافية تشرح ما يصل إلى 26٪ من الاختلافات في إنجازات أهداف التنمية المستدامة، ومع ذلك فإن الروابط متباينة بشكل لافت للنظر عبر السمات والمؤشرات الثقافية، كما أوصت الدراسة بضرورة النظر في المزيد من السياقات الثقافية والفروق الدقيقة في اتصالات علوم الاستدامة وتصميم السياسات وتطوير حلول جديدة متعددة التخصصات لتحديات الاستدامة.

دراسة (Petti, Trillo, & Makore, 2020) التي ركزت على قياس تنفيذ أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالتراث الثقافي، من خلال رصد الطريقة الحالية لتصنيفه، على الرغم من عدم وجود مجموعة بيانات مشتركة مرتبطة برصد أهداف التنمية المستدامة، وفي ظل تعقد وتنوع مجال التراث بشكل كبير، كما حاولت الدراسة التعرف على ما إذا كان التصنيف المستخدم من قبل قواعد البيانات الوطنية المختلفة يسمح بالاتساق في تصنيف وتقييم فئات الأصول المختلفة، وتم اختيار دراسة الحالة الأوروبية كمجال للتحقيق، من أجل تجربة منهجية يمكن توسيعها في مزيد من البحث. تم إجراء مقارنة بين عينة مختارة من قواعد بيانات التراث الثقافي الوطنية المتاحة للجمهور، وكان من أهم النتائج جود تنسيق عام للبيانات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع اتفاق واسع على تصور التراث الثقافي مع الأطر الدولية، مما يؤكد وجود الاتساق في تصنيف وتقييم فئات الأصول المختلفة، إلا أنه لا تزال هناك تحديات متنوعة لتحقيق نهج متسق ومتماسك لدمج الثقافة في الاستدامة، وقد أوصت الدراسة بالحاجة إلى مزيد من البحث لتطوير علاقة قوية بين مجموعات البيانات الوطنية والأهداف الدولية للتنمية الثقافية المستدامة.

دراسة (Wiktor-Mach, 2020) التي استعرضت الدور الدقيق للثقافة في جدول أعمال التنمية المستدامة للأمم المتحدة، مع تحليل مساهمات اليونسكو في التقاطعات بين الثقافة والتنمية تاريخيًا، كما ناقشت مناهج اليونسكو الثلاثة: الثقافة كبعد فريد للتنمية المستدامة ، والثقافة كمحرك للاستدامة، والثقافة كممكّن للاستدامة، وقد كشفت النتائج عن أن الثقافة لم تبدأ في الدخول في خطاب التنمية السائد إلا بعد التفاوض على إطار

التنمية لما بعد عام 2015، التي تأثرت بالعوامل الخارجية والداخلية، مما أدى إلى إعادة تصور العلاقة بين الثقافة والتنمية. بينما كان دور الثقافة في نموذج التنمية البشرية يركز على التخفيف من حدة الفقر والاحتياجات البشرية الأخرى، بما في ذلك الهوية والتعليم والصحة، كما تبين أن أجندة الاستدامة توسع بشكل كبير الأدوار المحتملة للعوامل الثقافية.

دراسة (Sabatini, 2019) التي استكشفت العلاقة بين الثقافة والتنمية المستدامة، حيث دعت إلى إدخال الاستدامة الثقافية كركيزة رابعة للتنمية المستدامة، وقد استكشف القسم الأول مفهوم الثقافة نفسها وكيف ينبغي أن تكون مقصودة في سياق التنمية المستدامة، ثم ناقشت مكانة الثقافة بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، بينما تناول القسم الثاني مسألة تقييم الاستدامة في السياسات الثقافية، مع اقتراح نهج للربط بين الأبعاد الاقتصادية والمجتمعية والفنية للتقييم، وبالتالي يتجاوز الرؤية الآلية للثقافة الشائعة في خطاب الاستدامة، كما تم عرض التنمية المستدامة المدفوعة بالثقافة في القسم الثالث، من خلال تحليل السياسات المتعلقة باستخدام التراث المادي، وتطوير المناطق الثقافية والممارسات التشاركية لفنون الأداء؛ كما تم تقييم قدرتها على الجمع بين الجدارة الفنية والآثار الإيجابية على الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، وقد كان من أبرز نتائجها أن السياسات والممارسات الثقافية قادرة على توليد نمو مستدام على جميع المستويات، ليس أقلها الإبداع والفني؛ ونتيجة لذلك، يمكن اعتبار الثقافة بشكل كامل ركيزة رابعة للتنمية المستدامة.

دراسة (Kagan, Hauerwaas, Holz, & Wedler, 2018) التي استكشفت العلاقة بين الثقافة وسياسات التنمية المستدامة في المدن، حيث ناقشت إمكانات النهوض بنهج ثقافي للتنمية الحضرية المستدامة من خلال تمكين "مساحات الاحتمال" الحضرية، وربطها بالابتكارات المؤسسية (الاجتماعية والثقافية والسياسية)، وقد انتهجت الدراسة المنهج التجريبي في مدينتي هامبورغ وهانوفر، سعيًا لاستكشاف العلاقات بين أربع حالات مختارة من الفاعلين / المبادرات الثقافية والسياسات المختلفة للمدينتين، وقد تبين وجود أدلة على تأثير السياسة الحساسة ثقافيًا على ظهور فضاءات إمكانية التنمية الحضرية المستدامة، وقد أشارت الدراسة في نهايتها للفرص التي تم اغتنامها أو ضياعها لأشكال مبتكرة من الشراكات المستعرضة من خلال سياسة حضرية حساسة ثقافيًا.

دراسة (Nocca, 2017) التي هدفت إلى استكشاف الدور الذي يمكن أن يلعبه التراث الثقافي في إطار التنمية المستدامة، يُقترح هنا إطار تقييم قادر على التقاط الفوائد المتعددة الأبعاد للمحافظة على المشاهد الثقافية وتثمينها بدءًا من تحليل 40 دراسة حالة لمشاريع التجديد التي تقودها الثقافة، وقد اقترحت الدراسة مصفوفة من المؤشرات متعددة الأبعاد (مقسمة إلى تسع فئات) حول الآثار التي تنتجها هذه المشاريع الأربعين للحفاظ على التراث الثقافي، مع التركيز بشكل أساسي على العلاقة المزدوجة بين قطاع السياحة وتغير المناخ، وقد أظهرت النتائج أنه على الرغم من أن التحليلات غالبًا ما تشير إلى الاستدامة، إلا أنه لا يتم تناولها بشكل ملموس بسبب وجود اختلال في التوازن بين الأبعاد، ففي معظم الحالات، يتم إبراز المكون الاقتصادي فقط، مع استبعاد الأبعاد الاجتماعية والبيئية. علاوة على ذلك، يتم تفسير التأثيرات المتعلقة بالمشاريع التي تقودها الثقافة بشكل أساسي من حيث الآثار السياحية والعقارية.

دراسة (Wu, Fan & Chen, 2016) والتي هدفت إلى التعرف على ملامح الاستدامة الثقافية للمباني الخضراء من خلال التعرف على الأدوار الثلاثة للتنمية المستدامة الثقافية التي اقترحتها COST Action للاستدامة الثقافية، وقد قدمت الدراسة إطارًا عامًا يتضمن مجموعة من مؤشرات الاستدامة الثقافية للتكامل المستقبلي مع برامج المباني الخضراء، حيث تم تطوير الإطار من خلال مراجعة متعمقة للأدبيات التي تغطي أنظمة الاستدامة الحالية وخدمات النظام الإيكولوجي والتخطيط الإقليمي / الحضري المستدام وبرامج المباني الخضراء القائمة على وجه الخصوص، وقد اقترحت الدراسة معايير الاستدامة الثقافية والمؤشرات المقابلة لها ، على الرغم من أنها لم تختبر قياساتها ومواصفاتها وإمكانياتها.

التعليق على الدراسات السابقة:

بتدقيق النظر في الدراسات المتعلقة بالبيانات المفتوحة، يتبين تركيز بعضًا منها على تحليل خصائص منصات البيانات الأكاديمية المفتوحة، وسماتها، وكذا رصد الممارسات الجامعية في إدارة البيانات المفتوحة، ورصد مبادرات ومنصات البيانات الحكومية المفتوحة OGD ومقارنتها على مستويات إدارية مختلفة، على المستويين العربي والعالمي، في حين تعرض البعض الآخر إلى تحليل الإتجاهات العالمية والعربية في تطبيق سياسات البيانات الحكومية

المفتوحة، بينما اهتمت دراسات أخرى إلى تقييم بوابات البيانات المفتوحة على المستويات الوطنية، فضلاً عن استكشاف العلاقة بين استغلال وسائل التواصل الاجتماعي في جيلها الثاني وتحليل أنشطة البيانات المفتوحة، وقد تعددت مناهج هذه الدراسات وإن غلب عليها المنهج المسحي القائم على التحليل ومنهج تحليل المحتوى.

وفيما يتعلق بالدراسات التي ركزت على المؤسسات الثقافية والتنمية المستدامة، فقد ركز بعضها على التعريف بدور المؤسسات البحثية وجهود منظمات المجتمع المدني التخصصية في توثيق وحصر ودراسة التراث الثقافي، وربطه بتوجهات التنمية المستدامة، بالإضافة إلى معرفة الدور الذي يمكن أن تؤديه المكتبات بوصفها مرافق ثقافية في تحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن إبراز أهمية الثقافة في تجسيد أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى التعرف على مدى ارتباط القيم الثقافية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقياس تنفيذ الأهداف فيما يتعلق بالتراث الثقافي، بالإضافة إلى تحليل مساهمات اليونسكو في التقاطعات بين الثقافة والتنمية تاريخيًا، وكذا استكشاف العلاقة بين الثقافة وسياسات التنمية المستدامة في المدن، وكذا رصد ملامح الاستدامة الثقافية للمباني الخضراء، مع استكشاف الأسس المعيارية لإدارة التراث الثقافي، وقد تعددت مناهج هذه الدراسات أيضًا، وإن غلب عليها المنهج المسحي القائم على التحليل، والمنهج الاستشرافي.

وعليه يتبين اتفاق تلك الدراسات والدراسة الحالية في تناول مفهوم البيانات المفتوحة بعامة، والتعرض لمبادراتها، وتقييم بواباتها، بالإضافة إلى رصد أدوار المؤسسات الثقافية والتراث الثقافي في تجسيد أهداف التنمية المستدامة، إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن تلك الدراسات من حيث تركزها على استكشاف البيانات الثقافية المفتوحة على وجه الخصوص، ورصد سمات منصاتها بالتطبيق على بوابات المؤسسات الثقافية العربية، وكذا ربطها بأهداف التنمية المستدامة، وهو ما لم تذهب إليه الدراسات السابقة حول الموضوع، فضلاً عن تفرد الدراسة الحالية في أهدافها، وتساؤلاتها، وفروضها، وآليات تحليل بياناتها، وإن تقاطعت مع بعض الدراسات في بعض أبعادها النظرية وإجراءتها المنهجية.

13/1- المؤسسات الثقافية ومضامين التنمية المستدامة:

بالنظر إلى الاستدامة بوصفها ترمي في جزء منها الي بذل الجهد للحفاظ على الموارد الطبيعية وتجنب الهدر فيها، فإن الحفاظ والاستخدام الكفء للموارد الطبيعية يخفف من

عبء النشاط الاقتصادي على البيئة، ويبدو أنه يساعد على ضمان استمرارية هذا النشاط على مدي الزمن، وتشمل الاستدامة أيضاً الأنشطة التي من شأنها تجديد وتدوير ما سبق استخدامه مرة أخري بهدف التأكد من أن النظام الإيكولوجي الذي يدعم الحياة ونمطها يمكن الحفاظ عليه وسيظل كذلك. وهناك جوانب أخري للاستدامة كالاستدامة الثقافية, والتي تشمل الحفاظ على القيم, والفنون, والثقافة..الخ "الخاصة بالمجتمعات التي تهددها العولمة والتحديث" (Navarro, 2010, 20).

وقد أعلنت إيرينا بوكوفا (Irina Bokova) الأمين العام لمنظمة اليونسكو في عام 2012م بضرورة وضع الثقافة في قلب جدول أعمال الاستدامة العالمية، فيما أعلنت تسخير جهود اليونسكو في القيام بذلك، سواء على الصعيد العالمي والبيئي في مختلف دول العالم، حيث أقيمت أكثر من 150 فاعلية تضم ممثلي مختلف البلدان حول العالم سواء لإقامة المناقشات والفعاليات المختلفة، حتى أصبحت منظمة اليونسكو في نهاية المطاف القبلة الأولى لتعزيز الثقافة كأحد الأبعاد المهمة للتنمية المستدامة (Wiktor-Mach, D., 2020).

وتتحدد أبرز النقاط الرئيسة في وضع الثقافة كمحرك وركيزة أساسية ضمن الاستدامة في النقاط التالية (Anheier, H. K., & Isar, Y. R., 2012):

1- الثقافة كرأس مال: سواء مادي (ملموس) أو غير مادي (الفكري أو الضمني) والمتمثل في الأصول الثقافية ذات القيمة والمنتشرة على نطاق واسع مثل "التقاليد والقيم، التراث والمكان، الفنون، التاريخ الاجتماعي، التنوع).

2- الثقافة كعملية وطريقة حياة: ويقصد بها عملية التفاعل والإندماج مع البيئة المحيطة سواء المتمثلة في البشر أو البيئة الطبيعية، حيث يُنظر دائماً للثقافة على أنها تكيف مع البيئة المحيطة، وإجمالاً يمكننا القول بأن "الثقافة وُلدت حيثما كان البشر كونها تحدد الإطار العام في إقامة علاقة مع الطبيعة وأيضًا مع البشر أنفسهم".

3- الثقافة عنصر ملزم ومركزي: فيمكن للثقافة توفير القيم الكامنة وراء الإجراءات والاستراتيجات المستدامة.

4- الثقافة كتعبير إبداعي: حيث يتم تقديم رؤى جادة حول المجتمع المعاصر والمناداه بالقضايا البيئية والمستدامة، فضلاً عن المخاوف المتعلقة بمستقبلنا مثل القضاء على الجوع والفقر والبطالة والاهتمام بالتعليم والتثقيف ونبذ التمييز النوعي بين الجنسين.

ويمكن تلخيص أهمية تفعيل التنمية المستدامة ومنهجيتها في القطاع الثقافي ومؤسساته في النقاط التالية:

1- الثقافة تقود التنمية المستدامة: تعد الثقافة في مضمونها محركاً قوياً للتنمية، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمع تحكمها وتقودها الثقافة شكل (1)، فهي من أبرز المساهمين في تنمية الاقتصاد ومعالجة ظاهرة الفقر بطرق مباشرة وغير مباشرة، فنجد أن التراث الثقافي، والصناعات الثقافية والإبداعية، والسياحة الثقافية المستدامة، والبنية التحتية الثقافية، بمثابة أدوات استراتيجية لتوليد الإيرادات، لا سيما في البلدان النامية بالنظر إلى تراثها الثقافي الغني في كثير من الأحيان والقوى العاملة الكبيرة (UNESCO, 2012).

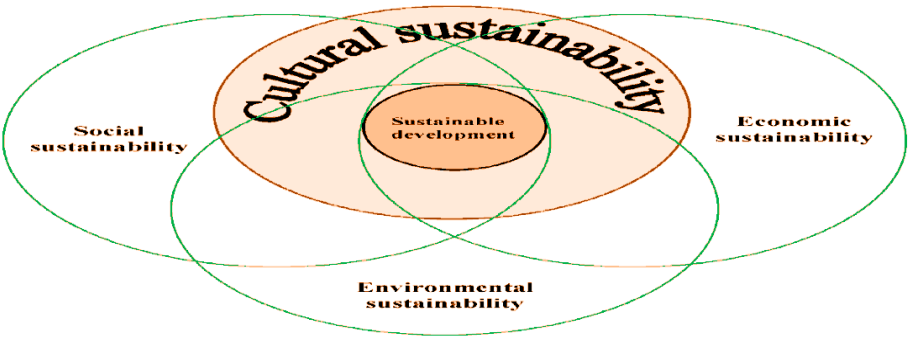

شكل (1) الثقافة تقود التنمية المستدامة (Pop, et.al, 2019)

2- الثقافة تمكن التنمية المستدامة: تعمل الثقافة على توفير حلول لقضايا التنمية المعقدة بطرق مبتكرة ومتعددة الآليات، كون الثقافة تعد قوة تحويلية مؤثرة على مناهج التنمية الحالية، الأمر الذي يعمل على توسيع دائرة النقاشات الحوارية، وجعل التنمية أكثر صلة بالأفراد واحتياجاتهم، علاوة على وصول الثقافة إلى الفئات المهمشة والنائية داخل الدول والتي تعمل بشكل جدي على توفير الظروف المثلى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ مما يترتب عليه خلق حوار بين الثقافات ومنع النزاعات بين الفئات المختلفة، وفي مجمل القول يمكن أن نلخص ذلك في أن الثقافة هي القوة الناعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (Riofrio, M. D., 2014).

3- الثقافة ركيزة التنمية المستدامة: بات التركيز في وقتنا الحاضر على حل قضايا التنمية الاقتصادية العالمية والإقليمية، والمجتمع المستدام، والمشكلات الاجتماعية، فنجد أن جوهر النموذج المعرفي للتنمية المستدامة، يكمن في الأثر الثقافي على المجتمع والذي يمكن وصفه من خلال تعليم المجتمع وتثقيفه، العلاقات العرقية وثقافتها، اتساق الجنس البشري مع البيئة المحيطة.

4- الثقافة البعد الرابع للتنمية المستدامة: ينصح الكثير من خبراء التنمية المستدامة بضرورة توسيع خطاب التنمية المستدامة عن طريق إضافة الثقافة كبعد رابع إلى جانب (البعد البيئي، الاقتصادي، الاجتماعي) شكل (2) ، فالثقافة تعد وثيقة الصلة بالأبعاد السابقة، فيما يشير البعض بأن الثقافة تشبه بميزان الأبعاد الثلاثة السابقة كونها الموجه الأول نحو وضع الأطر والسياقات الخاصة بكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة (Streimikiene & Kiausiene, 2019).

شكل (2) الثقافة كبعد رابع للتنمية المستدامة (Dessein, et.al, 2015)

14/1- الثقافة كركيزة رابعة للتنمية المستدامة:

شهد عام 2015م الاعتراف النهائي بالترابط بين الثقافة والتنمية المستدامة، من قبل الأمم المتحدة، والذي سلط الضوء على أهمية الثقافة في بناء مستقبل مستدام، دون تحديد الثقافة بشكل صحيح باعتبارها ركيزة رابعة إلى جانب الركائز الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتنمية المستدامة. في حين أن مفهوم الثقافة يشمل جميع المعاني الثلاثة للتنمية المستدامة، فإن العكس ليس صحيحًا تمامًا: لا يمكن اختزال القيم الرمزية للثقافة في انبثاق الركائز الثلاث الأخرى (Sabatini, 2019, 32).

وقد أكدت الدراسات (Cvejić, Cvetanović & Mladenović, 2015) على أن الثقافة تعد الركيزة الرابعة للتنمية المستدامة، حيث أظهرت الخبرة في تصميم وتنفيذ وتقييم برامج التنمية في سياقات متنوعة أن الثقافة تلعب دورًا رئيسيًا كمحرك وممكّن للتنمية المستدامة وأن الديناميكيات الثقافية تحتاج إلى دراسة كجزء من الدافع من أجل حقوق الإنسان. ففي مقال اليونسكو لعام 2012 (الثقافة: محرك وممكّن للتنمية المستدامة) تم التأكيد أن جميع البيانات ذات الصلة قد أظهرت أن "الثقافة يمكن أن تكون محركًا قويًا للتنمية، مع تأثيرات اجتماعية واقتصادية وبيئية على مستوى المجتمع.".

ويحدد (Cvejić, 2015) تفاصيل العلاقة بين الثقافة والركائز الثلاثة للتنمية المستدامة (الركيزة الاجتماعية، الركيزة الاقتصادية، الركيزة البيئية) كالتالي:

ففيما يتعلق بالعلاقة بين الثقافة والمجتمع، فإن الثقافة وسيلة حاسمة لتحديد كيفية تأثير القيم والسلوكيات والافتراضات على شمولية وانفتاح وتماسك المجتمعات، فضلاً عن تحسين حقوق الناس وصحتهم ونوعية حياتهم. تخلق الثقافة الخيط الذي يحافظ على تماسك المجتمع وتمنح الناس الأدوات اللازمة لإيجاد طريقهم إلى ذلك المجتمع. الثقافة مهمة كمجال للإبداع وللحفاظ على قيم الثقة المتبادلة والتضامن واحترام القانون والديمقراطية. توفر هذه المجموعات من القيم الدافع للأشخاص للعمل والتواصل والإبداع واحترام الآخرين. هذا هو الأساس لتنمية المجتمع والأفراد.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الثقافة والاقتصاد باعتبارهما ركائز للتنمية المستدامة، يمكن أن يكون التراث الثقافي والصناعات الثقافية والإبداعية والسياحة الثقافية المستدامة والبنية التحتية الثقافية بمثابة أدوات استراتيجية لتوليد الإيرادات، لا سيما في البلدان النامية نظرًا لتراثها الثقافي الغني في كثير من الأحيان والقوى العاملة الكبيرة.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الثقافة والبيئة، فإن العوامل الثقافية توثر أيضًا على أنماط الحياة والسلوك الفردي وأنماط الاستهلاك والقيم البيئية وسلوكيات التفاعل مع البيئة الطبيعية، وتوفر أنظمة المعرفة المحلية والأصلية وممارسات الإدارة البيئية رؤى وأدوات قيمة لمواجهة التحديات البيئية، ومنع فقدان التنوع البيولوجي، والحد من تدهور الأراضي، والتخفيف من آثار تغير المناخ.

كما جاءت المشاروات الدولية حول أهداف التنمية المستدامة المستقبلية (SDGs) لما بعد عام 2015م، وقد تركزت جميع الجهود على وضع الثقافة في صميم أجندة التنمية العالمية. حيث طلب الأمين العام للأمم المتحدة مواصلة المرحلة الثانية من المشاورات بهدف إبلاغ الدول الأعضاء بمقترحات عملية حول كيفية دمج الاستدامة في جدول الأعمال، وهكذا أطلقت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDG, 2014) المرحلة الثانية من المشاورات الوطنية حول ستة مواضيع، من بينها "الثقافة والتنمية" ، والتي عقدت طوال عام 2014م، وعليه ازداد الاعتراف بالقوة التحويلية للثقافة من أجل الإدماج الاجتماعي والقدرة على الصمود والتنمية المستدامة كعامل تمكين رئيسي للتنمية المستدامة، كما شكلت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 نقطة تحول رئيسية في الجهود العالمية لمواجهة تحديات التنمية.

15/1- الدراسة التحليلية:

1/15/1- وصف عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة الكلية من (12) منصة للبيانات الثقافية المفتوحة، وقد تم اختيارها والوقوف عليها طبقًا لثلاثة معايير رئيسة هي: (ثبات الإتاحة، التركيز على دعم البيانات الثقافية، الحداثة) والتي تنوعت مشاربها الثقافية وانتماءاتها المختلفة، طبقًا لمتغيرات عدة، ويوضح جدول (2) خصائص عينة الدراسة.

جدول (2) خصائص عينة الدراسة (ن= 12)

المتغيرات		التكرارات	النسبة المئوية %
طبيعة النشاط	توعوي، تراثي، فني، ترفيهي	9	%75
	توعوي، تراثي	1	%8.3
	فني	1	%8.3
	فني، ترفيهي	1	%8.3
	المجموع	12	%100
المدى التاريخي للمؤسسة	قديمة نسبيًا	7	%58.3
	حديثة نسبيًا	5	%41.7
	المجموع	12	%100
طبيعة اللغة	أحادية اللغة	4	%33.3

المتغيرات		التكرارات	النسبة المئوية %
	متعددة اللغات	8	%66.7
	المجموع	12	%100
الدولة	عمان	1	%8.3
	الأردن	1	%8.3
	الإمارات	4	%33.3
	تونس	2	%16.7
	السعودية	2	%16.7
	المغرب	1	%8.3
	قطر	1	%8.3
	المجموع	12	%100

يتضح من الجدول (2) أن عينة الدراسة الكلية تكونت من(12) منصة للبيانات الثقافية المفتوحة، والتي تعددت أبعادها طبقًا لعدة متغيرات كطبيعة نشاط المؤسسة، والمدى التاريخ للمؤسسة، وطبيعة اللغة، والدولة التي تنتمي إليها المنصة، حيث وزعت العينة وفقًا لطبيعة النشاط إلى 9 منصات توعوية، تراثية، فنية، ترفيهية بنسبة 75%، بينما تساوت المنصات التوعوية، التراثية، والمنصات الفنية، والمنصات الفنية، الترفيهية بواقع منصة واحدة لكل فئة بما نسبته 8.3% لكل فئة منها، ووفقًا للمدى التاريخي للمؤسسة قسمت العينة إلى منصات قديمة نسبيًا بواقع 7 منصات بنسبة 58.3% ، في مقابل 5 منصات حديثة نسبيًا بنسبة 41.7%، ووفقًا لطبيعة اللغة فقد قسمت العينة إلى منصات متعددة اللغات بواقع 8 بنسبة 66.7% في مقابل 4 منصات أحادية اللغة بواقع 33.3%، ووفقًا للدول التي تنتمي لها المنصات، فقد تنوعت بين الإمارات بواقع 4 منصات بما نسبته 33.3%، ثم تونس، السعودية بواقع منصتين لكل دولة بما نسبته 16.7% لكل منها، فيما تساوت بعد ذلك كل من: عمان، الأردن، المغرب، قطر بواقع منصة واحدة لكل دولة بما نسبته 8.3% لكل منها.

2/15/1 صدق أدوات الدراسة وثباتها:

أولاً: الصدق الظاهري:

تم التحقق من صدق أدوات الدراسة بطريقة صدق المحتوى، أو صدق المحكمين، حيث تم عرض المقاييس على مجموعة من المحكمين والخبراء، والبالغ عددهم (5) من المتخصصين في

مجال المكتبات والمعلومات، والتنمية الثقافية، ومن ثم طُلب منهم إبداء آرائهم بشأن المقياس ومحاوره ودرجة وضوح الفقرات، ومدى تناسب الفقرات والمحاور المقترحة ..إلخ، ومن ثم تم إجراء التعديلات طبقًا للتغذية الراجعة للخبراء والمتخصصين، إلى أن خرجت المقاييس في صورتها النهائية.

ثانيًا: الصدق الاتساق الداخلي:

يعد صدق الاتساق الداخلي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقيق الأهداف التي تريد أداة الدراسة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط محاور الدراسة بالدرجة الكلية، حيث تم حساب معاملات الارتباط لجميع فقرات محاور المقياسين، وهو ما تنقله الجداول (3، 4، 5، 6، 7، 8).

3/15/1- ثبات أدوات الدراسة:

يعد معامل الفا كرنباخ مقياس لدرجة ثبات أسئلة الاستبيانات والمقاييس، ويأخذ قيمًا تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح بالموجب والسالب أي نفس معامل الارتباط البسيط، والقيمة العالية تدل على وجود ثبات عالٍ في المقياس.

وقد استخدمت الباحثة معامل ألفا لكرونباخ لحساب ثبات مقاييس الدراسة: مقياس تقييم واقع البيانات الثقافية المفتوحة. مقياس البيانات المفتوحة وأهداف التنمية المستدامة، وجميع أبعادهم، ويوضح جدول (3، 4) قيم معامل الثبات للمقياسين بجميع مؤشراتهم.

جدول(3) معاملات ثبات مقياس و اقع البيانات الثقافية المفتوحة و أبعاده باستخدام معامل ألفا كرونباخ (ن=12)

مقياس و اقع البيانات الثقافية المفتوحة	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
أشكال البيانات ومدى اكتمالها	14	0,76
الاستخدامية وإمكانات البحث والتصفح.	19	0,73
الدرجة الكلية	33	0.63

يظهر الجدول (3) أن قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) جاءت مرتفعة لكل مؤشرات المحور، والتي تراوحت بين (0.73، 0.76)، وكذلك جاءت قيمة الثبات لجميع مؤشرات المقياس الأول (0.63)، مما يعني ارتفاع معدل الثبات لفقرات المقياس الأول بالمقياس، وملاءمتة لأغراض الدراسة.

جدول(4) معاملات ثبات مقياس البيانات الثقافية المفتوحة وأهداف التنمية المستدامة و أبعاده باستخدام معامل ألفا كرونباخ (ن=12)

مقياس ملامح المحتملة للبيانات الثقافية المفتوحة وأهداف التنمية المستدامة	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
البيئة والقدرة على الصمود في وجه التغيرات المناخية	11	0,90
الازدهار وسُبل العيش	10	0,88
المعرفة والمهارات	12	0,77
الاندماج والشراكات	17	0.89
الدرجة الكلية	50	-

ويتضح من الجدول (4) أن قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) جاءت مرتفعة لكل مؤشرات المقياس، والتي تراوحت بين (0.77، 0.90)، وكذلك جاءت قيمة الثبات لجميع مؤشرات المقياس الثاني (0.63)، مما يعني ارتفاع معدل الثبات لفقرات المقياس الثاني بالمقياس، وملاءمتة لأغراض الدراسة.

4/15/1- اختبار الفروض الإحصائية للدراسة:

أولاً: نتائج الفرض الأول ومناقشته:

نص الفرض الأول على أنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية باتجاه ملامح البيانات الثقافية المفتوحة وفقًا لمتغيرات: طبيعة المؤسسة، والمدى التاريخي للمؤسسة، طبيعة اللغة"، وللتحقق من صحة هذا الفرض قامت الباحثة بحساب الفرق بين متوسطات المجموعات، ومن ثم حساب قيمة z باستخدام اختبار "مان- ويتني Mann-Whitney Test" للأزواج المستقلة، والتي تنقله تفصيلاً الجداول (17، 18، 19).

أ- <u>الفروق طبقًا لمتغير طبيعة المؤسسة:</u>

قامت الباحثة بحساب متوسطي رتب درجات طبيعة المؤسسة (وزارات - هيئات وقطاعات) على مقياس ملامح البيانات الثقافية المفتوحة وأبعاده باستخدام اختبار "مان- ويتني Mann-Whitney Test" للأزواج المستقلة، كما في الجدول (5).

جدول (5) دلالات الفروق بين متوسطي رتب درجات طبيعة المؤسسة (وزارات - هيئات وقطاعات) على مقياس ملامح البيانات الثقافية المفتوحة باستخدام اختبار مان- ويتني للأزواج المستقلة (ن= 12).

ملامح البيانات الثقافية المفتوحة	وزارات (ن=7)		هيئات وقطاعات(ن=5)		قيمة(z)
	متوسط الرتب	مجموع الرتب	متوسط الرتب	مجموع الرتب	
مؤشر أشكال البيانات ومدى اكتمالها	6.50	45.50	6.50	32.50	.000
مؤشر الاستخدامية وإمكانات البحث والتصفح	6.29	44.00	6.80	34.00	.245
الدرجة الكلية لملامح البيانات الثقافية المفتوحة	6.43	45.00	6.60	33.00	.081

**** دالة عند مستوى 0.01 *** دالة عند مستوى 0.001**

يتضح من جدول (17) عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين المجموعتان الوزارات، والهيئات والقطاعات على مقياس ملامح البيانات الثقافية المفتوحة وأبعاده؛ حيث كان متوسط الهيئات والقطاعات أعلى من متوسط الوزارات في جميع المؤشرات والدرجة الكلية، وكانت قيم (Z) لمؤشر أشكال البيانات ومدى اكتمالها، مؤشر الاستخدامية وإمكانات البحث والتصفح، الدرجة الكلية لملامح البيانات الثقافية المفتوحة (000.، 245.، 081.) على التوالي، وهي قيم غير دالة إحصائيًا؛ مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية باتجاه ملامح البيانات الثقافية المفتوحة وفقًا لمتغير طبيعة المؤسسة.

ب- <u>الفروق طبقاً لمتغير المدى التاريخي للمؤسسة:</u>

قامت الباحثة بحساب متوسطي رتب درجات المدى التاريخي للمؤسسة (قديمة نسبيًا - حديثة نسبيًا) على مقياس ملامح البيانات الثقافية المفتوحة وأبعاده باستخدام اختبار "مان- ويتني Mann-Whitney Test" للأزواج المستقلة، كما في الجدول (6).

جدول (6) دلالات الفروق بين متوسطي رتب درجات المدى التاريخي للمؤسسة (قديمة نسبيًا - حديثة نسبيًا) على مقياس ملامح البيانات الثقافية المفتوحة اختبار مان- ويتني للأزواج المستقلة (ن= 12).

ملامح البيانات الثقافية المفتوحة	قديمة نسبيًا (ن=7)		حديثة نسبيًا (ن=5)		قيمة(z)
	متوسط الرتب	مجموع الرتب	متوسط الرتب	مجموع الرتب	
مؤشر أشكال البيانات ومدى اكتمالها	6.00	42.00	7.20	36.00	.578
مؤشر الاستخدامية وإمكانات البحث والتصفح	7.14	50.00	5.60	28.00	.735
الدرجة الكلية لملامح البيانات الثقافية المفتوحة	6.57	46.00	6.40	32.00	.081

**** دالة عند مستوى 0.01 *** دالة عند مستوى 0.001**

يتضح من جدول (6) عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين المجموعتان المنصات القديمة نسبيًا، المنصات الحديثة نسبيًا على مقياس ملامح البيانات الثقافية المفتوحة وأبعاده؛ حيث كان متوسط المنصات القديمة نسبيًا أعلى من متوسط المنصات الحديثة نسبيًا في مؤشر الاستخدامية وإمكانات البحث والتصفح والدرجة الكلية، بينما كان متوسط المنصات الحديثة نسبيًا أعلى من المنصات القديمة نسبيًا في مؤشر أشكال البيانات ومدى اكتمالها، وكانت قيم (Z) لمؤشر الاستخدامية وإمكانات البحث والتصفح، الدرجة الكلية، ومؤشر أشكال البيانات ومدى اكتمالها لملامح البيانات الثقافية المفتوحة (753.، 081.، 578.) على التوالي، وهي قيم غير دالة إحصائيًا؛ مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية باتجاه ملامح البيانات الثقافية المفتوحة وفقًا لمتغير المدى التاريخي للمؤسسة.

<u>ج- الفروق طبقًا لمتغير طبيعة اللغة:</u>

قامت الباحثة بحساب متوسطي رتب درجات طبيعة اللغة (أحادية اللغة - متعددة اللغات) على مقياس ملامح البيانات الثقافية المفتوحة وأبعاده باستخدام اختبار "مان- ويتني Mann-Whitney Test" للأزواج المستقلة، كما في الجدول (7).

جدول (7) دلالات الفروق بين متوسطي رتب درجات طبيعة لغة المنصة (أحادية اللغة - متعددة اللغات) على مقياس ملامح البيانات الثقافية المفتوحة اختبار مان- ويتني للأزواج المستقلة (ن= 12).

ملامح البيانات الثقافية المفتوحة	أحادية اللغة (ن=7)		متعددة اللغات (ن=5)		قيمة(z)
	متوسط الرتب	مجموع الرتب	متوسط الرتب	مجموع الرتب	
مؤشر أشكال البيانات ومدى اكتمالها	2.75	11.00	8.38	67.00	2.589
مؤشر الاستخدامية وإمكانات البحث والتصفح	8.00	32.00	5.75	46.00	1.994
الدرجة الكلية لملامح البيانات الثقافية المفتوحة	6.75	27.00	6.38	51.00	2.170

**** دالة عند مستوى 0.01 *** دالة عند مستوى 0.001**

يتضح من جدول (7) وجود فروق دالة إحصائيًا بين المجموعتان المنصات أحادية اللغة، المنصات متعددة اللغات، على مقياس ملامح البيانات الثقافية المفتوحة وأبعاده؛ حيث كان متوسط المنصات متعددة اللغة أعلى من متوسط المنصات أحادية اللغات في مؤشر أشكال البيانات ومدى اكتمالها، بينما كان متوسط المنصات أحادية اللغة أعلى من المنصات متعددة اللغة في مؤشر الاستخدامية وإمكانات البحث والتصفح، الدرجة الكلية لملامح البيانات الثقافية المفتوحة، وكانت قيم (Z) لمؤشر أشكال البيانات ومدى اكتمالها، ومؤشر الاستخدامية وإمكانات البحث والتصفح، والدرجة الكلية، (2.589، 1.994، 2.170) على التوالي، وهي قيم دالة إحصائيًا عند مستوى (0.01، 0.05، 0.05) على الترتيب؛ مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية باتجاه ملامح البيانات الثقافية المفتوحة وفقًا لمتغير لغة المنصة، لصالح المنصات أحادية اللغات والمنصات متعددة اللغات بشكل متوازن طبقًا لطبيعة المؤشر.

وبالتالي يتم رفض الفرض الأول جزئيًا، حيث جاءت الفروق الإحصائية دالة وفقًا لمتغير طبيعة لغة المنصة فقط.

ثانيًا: نتائج الفرض الثاني ومناقشته:

نص الفرض الثاني على أن "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية باتجاه الملامح المحتملة للبيانات الثقافية المفتوحة وأهداف التنمية المستدامة، وفقًا لمتغيرات: الدولة،

وطبيعة نشاط المؤسسة"، وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار كروسكال ويلز، كما ينقله الجدول (8، 9).

أ- <u>الفروق طبقًا لمتغير الدولة:</u>

قامت الباحثة بحساب متوسطات رتب متغير الدولة على مقياس الملامح المحتملة للبيانات الثقافية المفتوحة وأهداف التنمية المستدامة وأبعاده باستخدام اختبار كروسكال ويلز، كما في الجدول (8).

جدول (8) الفروق بين متوسط الملامح المحتملة للبيانات الثقافية المفتوحة وأهداف التنمية المستدامة وفقًا لمتغير الدولة

الملامح المحتملة للبيانات الثقافية المفتوحة	الدولة	العدد	متوسط الرتب	قيمة كروسكال ويلز
البيئة والقدرة على الصمود في وجه التغيرات المناخية	عمان	1	1.50	NS 0.15
	الأردن	1	1.50	
	الإمارات	4	6.12	
	تونس	2	11.50	
	السعودية	2	4.75	
	المغرب	1	10.00	
	قطر	1	8.00	
الازدهار وسُبل العيش .	عمان	1	10.00	NS 0.20
	الأردن	1	9.00	
	الإمارات	4	7.12	
	تونس	2	3.25	
	السعودية	2	2.25	
	المغرب	1	12.00	
	قطر	1	7.50	
المعرفة والمهارات .	عمان	1	11.00	NS 0,25
	الأردن	1	7.50	
	الإمارات	4	5.25	
	تونس	2	7.50	

الملامح المحتملة للبيانات الثقافية المفتوحة	الدولة	العدد	متوسط الرتب	قيمة كروسكال ويلز
	السعودية	2	2.00	
	المغرب	1	12.00	
	قطر	1	7.50	
الاندماج والشراكات	عمان	1	5.00	NS 0,26
	الأردن	1	10.00	
	الإمارات	4	4.62	
	تونس	2	8.75	
	السعودية	2	3.00	
	المغرب	1	12.00	
	قطر	1	9.00	
الدرجة الكلية للملامح المستقبلية	عمان	1	8.00	NS 0,12
	الأردن	1	7.00	
	الإمارات	4	4.25	
	تونس	2	10.50	
	السعودية	2	2.00	
	المغرب	1	12.00	
	قطر	1	9.00	

NS غير دالة إحصائيًا.

يتضح من الجدول (8) عدم وجود فروق دالة إحصائيًا في مؤشرات: البيئة والقدرة على الصمود في وجه التغيرات المناخية، الازدهار وسُبل العيش، المعرفة والمهارات، الاندماج والشراكات، الدرجة الكلية للملامح المحتملة وفقًا لمتغير الدولة، حيث جاءت قيمة كروكسال ويلز (0.15، 0.20، 0,25، 0,26، 0,12) وجيعها قيم غير دالة إحصائيًا.

ب- <u>الفروق طبقًا لمتغير طبيعة نشاط المؤسسة:</u>

قامت الباحثة بحساب متوسطات رتب متغير طبيعة نشاط المؤسسة على مقياس الملامح المحتملة للبيانات الثقافية المفتوحة وأبعاده باستخدام اختبار كروسكال ويلز، كما في الجدول (9).

جدول (9) الفروق بين متوسط الملامح المحتملة للبيانات الثقافية المفتوحة وأهداف التنمية المستدامة وفقًا لمتغير طبيعة نشاط المؤسسة

الملامح المحتملة للبيانات الثقافية المفتوحة	طبيعة نشاط المؤسسة	العدد	متوسط الرتب	قيمة كروسكال ويلز
البيئة والقدرة على الصمود في وجه التغيرات المناخية	توعوي، تراثي، فني، ترفيهي	9	5.89	NS 0.45
	توعوي، تراثي	1	7.00	
	فني	1	12.00	
	فني، ترفيهي	1	6.00	
الازدهار وسُبل العيش	توعوي، تراثي، فني، ترفيهي	9	6.94	NS 0.20
	توعوي، تراثي	1	11.00	
	فني	1	1.50	
	فني، ترفيهي	1	3.00	
المعرفة والمهارات	توعوي، تراثي، فني، ترفيهي	9	6.78	NS 0,49
	توعوي، تراثي	1	4.00	
	فني	1	10.00	
	فني، ترفيهي	1	3.00	
الاندماج والشراكات	توعوي، تراثي، فني، ترفيهي	9	7.17	NS 0,63
	توعوي، تراثي	1	3.00	
	فني	1	6.50	
	فني، ترفيهي	1	4.00	
الدرجة الكلية للملامح المستقبلية	توعوي، تراثي، فني، ترفيهي	9	6.44	NS 0,47
	توعوي، تراثي	1	6.00	
	فني	1	11.00	
	فني، ترفيهي	1	3.00	

NS غير دالة إحصائيًا

يتضح من الجدول (9) عدم وجود فروق دالة إحصائيًا في مؤشرات: البيئة والقدرة على الصمود في وجه التغيرات المناخية، الازدهار وسُبل العيش، المعرفة والمهارات، الاندماج والشراكات، الدرجة الكلية للملامح المستقبلية وفقًا لمتغير طبيعة نشاط المؤسسة، حيث جاءت قيمة كروكسال ويلز (0.45، 0.20، 0,49، 0,63، 0,47) وجيعها قيم غير دالة إحصائيًا. وبالتالي يتم قبول الفرض الثاني قبولاً كليًا.

ثالثًا: نتائج الفرض الثالث ومناقشته:

نص الفرض الثالث على "توجد شبكة من العلاقات بين واقع البيانات الثقافية المفتوحة (المقياس الأول) وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (المقياس الثاني).

وبناءً عليه حاولت الباحثة استكشاف العلاقات الارتباطية بين مؤشرات المقياس الأول (أشكال البيانات ومدى اكتمالها، الاستخدامية وإمكانات البحث والتصفح) ومؤشرات المقياس الثاني (البيئة والقدرة على الصمود في وجه التغيرات المناخية. الازدهار وسُبل العيش، المعرفة والمهارات، الاندماج والشراكات) وبعضها البعض، وللكشف عن ذلك تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين جميع المتغيرات، والتي يعكسها الجدول (10) تفصيلاً.

جدول (10) يبين معاملات ارتباط بيرسون و اقع البيانات الثقافية المفتوحة (المقياس الأول) وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (المقياس الثاني) (ن= 12)

المؤشرات	1	2	المحور1	1	2	3	4	المحور2
المؤشر الأول	1							
المؤشر الثاني	0.371	1						
إجمالي المقياس الأول	0.053	0.854**	1					
المؤشر الأول	.111	.362	.323	1				
المؤشر الثاني	.045	.357	.322	.108	1			
المؤشر الثالث	-.132-	.405	.375	.065	.391	1		
المؤشر الرابع	-.030-	.340	.350	.425	.361	.502	1	
إجمالي المقياس الثاني	-.171-	.620*	.455	.583*	.402	.705*	.763**	1

يتضح من الجدول (10) أن هناك ارتباطًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية بين سمات المؤشر الثاني في المقياس الأول: الاستخدامية وإمكانات البحث والتصفح، والدرجة الكلية للمقياس الأول، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون 0.854 وهي قيمة دالة عند (0.001)، كما تبين أيضًا وجود علاقة ارتباط بين الدرجة الكلية للمقياس الثاني وكلاً من المؤشر الثاني في المقياس الأول: سمات الاستخدامية وإمكانات البحث والتصفح، والمؤشر الأول في المقياس الثاني: البيئة والقدرة على الصمود في وجه التغيرات المناخية، والمؤشر الثالث في المقياس الثاني: سمات المعرفة والمهارات، حيث بلغت قيم معامل ارتباط بيرسون 620.، 583.، 705. على

الترتيب، وجميعها دالة عند (0.05) كما تبين وجود علاقة ارتباط أيجابي أيضًا بين الدرجة الكلية للمقياس الثاني، وسمات المؤشر الرابع في المقياس الثاني: سمات الاندماج والشراكات، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون 763. وهي دالة عند (0.01)، مما يؤكد تكامل هذه السمات وارتباطها ببعضها البعض، وتأثير كل منهما في الآخر بشكل مباشر.
وبالتالي يتم قبول الفرض الثالث قبولاً كليًا.

16/1- الخلاصة:

النتائج:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية باتجاه ملامح البيانات الثقافية المفتوحة وفقًا لمتغير طبيعة المؤسسة.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية باتجاه ملامح البيانات الثقافية المفتوحة وفقًا لمتغير المدى التاريخي للمؤسسة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية باتجاه ملامح البيانات الثقافية المفتوحة وفقًا لمتغير لغة المنصة، لصالح المنصات أحادية اللغات والمنصات متعددة اللغات بشكل متوازن طبقًا لطبيعة المؤشر.
- عدم وجود فروق دالة إحصائيًا في مؤشرات: البيئة والقدرة على الصمود في وجه التغيرات المناخية، الازدهار وسُبل العيش، المعرفة والمهارات، الاندماج والشراكات، الدرجة الكلية للملامح المحتملة وفقًا لمتغير الدولة.
- عدم وجود فروق دالة إحصائيًا في مؤشرات: البيئة والقدرة على الصمود في وجه التغيرات المناخية، الازدهار وسُبل العيش، المعرفة والمهارات، الاندماج والشراكات، الدرجة الكلية للملامح المستقبلية وفقًا لمتغير طبيعة نشاط المؤسسة.
- وجود ارتباطًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية بين سمات مؤشرات المقياس الأول والمقياس الثاني، مما يؤكد تكامل هذه السمات وارتباطها ببعضها البعض، وتأثير كل منهما في الآخر بشكل مباشر.

التوصيات:

- ضرورة اضطلاع مجلس النواب بسن تشريع لتنظيم نشر وتبادل البيانات المفتوحة بعامة، والبيانات الثقافية المفتوحة بخاصة، لإلزام الهيئات والمؤسسات الثقافية بإتاحة بياناتها، ولتعزيز الحق في الحصول على البيانات المفتوحة، وتعزيز حرية تداول المعلومات.
- اضطلاع وزارة الثقافة المصرية بوضع سياسات واستراتيجيات واضحة للبيانات الثقافية المفتوحة، وتحدد الآليات والإجراءات التي تضبط إتاحتها، وتضمن حرية تداولها.
- دعم وتشجيع القطاع الثقافي ومؤسساته على إتاحة البيانات الرسمية الخاصة بها.
- تشجيع إنشاء التطبيقات جديدة الثقافية والإبداعية التي تعتمد على البيانات الثقافية المفتوحة.

المصادروالمراجع:

أبو ريدة، يارا إسماعيل. (2016). المعلومات الحكومية المفتوحة في مصر: دراسة استكشافية. أطروحة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات، 175.

بوجاجة، ندى، و مقناني، صبرينة. (2021). المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: مكتبة مصطفى نطور بقسنطينة نموذجا .*مجلة المعيار*، مج25, ع61 ، .684 - 660 مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1213983

ثابت، محمد أحمد. (2020). البيانات المفتوحة وآليات التحول نحو اقتصاد المعرفة في ظل الثورة الصناعية الرابعة: رؤية تحليلية لمشاريع عربية مختارة. *المؤتمر السادس والعشرون لجمعية المكتبات المتخصصة - فرع الخليج العربي. تحت عنوان "الثورة الصناعية الرابعة ومؤسسات المعلومات الخليجية: الفرص والتحديات والممارسات"*. الكويت، 30ص.

ثابت، محمد أحمد. (2020) المنصات الأكاديمية للبيانات المفتوحة: دراسة تحليلية لواقع إتاحتها عبر بوابات الجامعات العربية. *مجلة الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات "إعلم"* . (25)، 181-212.

الريامي، علي بن سعيد بن سالم، و الصقري، ناصر بن عبدالله بن سالم. (2022). التراث الثقافي العماني والتنمية المستدامة: دور المؤسسات البحثية وجهود منظمات المجتمع المدني التخصصية .*مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*، مج13, ع1 ، .77 - 63 مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1283362

سعد، فيبي (2014). المعلومات الحكومية ذات الصيغة المفتوحة. القاهرة: مركز دعم لتقنية المعلومات.

السعدني، محمد عبد الرحمن. (يوليو 2015).البيانات الحكومية المفتوحة في العالم العربى: دراسة مسحية مع اقتراح رؤية ممنهجة. *مجلة الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات "إعلم"* . (15)، 38-82.

عسيري، إيمان بنت محمد & .منى بنت داخل السريحي. (2018). منصة البيانات المفتوحة وتفعيلها عبر بوابات الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مقارنة.*Journal of Information Studies and Technology*. 14 ,(2) ، 1-22.

العليمي، ثروت العليمي المرسي. (6-8 مارس 2018). دور البيانات الحكومية المفتوحة الضخمة في تمكين التحول نحو الحكومة الذكية: دراسة استكشافية مقارنة. *المؤتمر الرابع والعشرين لجمعية المكتبات المتخصصة - فرع الخليج العربي*. تحت عنوان "البيانات الضخمة وافاق استثمارها: الطريق نحو التكامل المعرفي". مسقط، 1-42.

فراج, عبدالرحمن. (2019). البيانات المفتوحة وإدارتها بالجامعات السعودية دراسة تحليلية، وتصور مفاهيمي لإنشاء مرفق للبيانات البحثية. *Journal of Information Studies and Technology*, (2) 8، 27ص.

كوبيبي، حفصة. (2021). أهمية الثقافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. *مجلة المالية والأسواق*، مج8, ع2 ، 327 - 341. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1201247

مقدم، وهيبة، و منصوري، خيرة مونية. (2020). الثقافة كمحرك لبلوغ متطلبات التنمية المستدامة. *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، مج10, عدد خاص ، 152 - 137مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1104721

الموسوي، لبابة. (2017). تصور مقترح لتطوير مركز عيسى الثقافي في ضوء أهداف التنمية المستدامة. *المؤتمر الثامن: مؤسسات المعلومات في المملكة العربية السعودية ودورها في دعم اقتصاد ومجتمع المعرفة. المسؤليات . التحديات . الآليات* . التطلعات، مج2 ، الرياض: جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، 7 - 19. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/839478

Alexopoulos, C., Zuiderwijk, A., Charapabidis, Y., Loukis, E., & Janssen, M. (2014, September). Designing a second generation of open data platforms: Integrating open data and social media. In *International Conference on Electronic Government* (pp. 230-241). Springer, Berlin, Heidelberg.

European Union. (2018). Cultural institutions and cultural Open Data.Available at: https://data.europa.eu/en/publications/datastories/cultural-institutions-and-cultural-open-data

Gebre, E.H. and Morales, E. (2020), How "accessible" is open data? Analysis of context-related information and users' comments in open

datasets. *Information and Learning Sciences.* 121 (1/2), pp. 19-36. https://doi.org/10.1108/ILS-08-2019-0086

Janssen, M., & Zuiderwijk, A. (2014). Infomediary business models for connecting open data providers and users. *Social Science Computer Review*, 32(5), 694-711.

Kagan, S., Hauerwaas, A., Holz, V., & Wedler, P. (2018). Culture in sustainable urban development: Practices and policies for spaces of possibility and institutional innovations. City, *Culture and Society*, 13, 32-45.

Kučera, J., Chlapek, D., & Nečaský, M. (2013, August). Open government data catalogs: Current approaches and quality perspective. *In International conference on electronic government and the information systems perspective* (pp. 152-166). Springer, Berlin, Heidelberg.

Máchová, R., & Lnénicka, M. (2017). Evaluating the Quality of Open Data Portals on the National Level. *Journal of theoretical and applied electronic commerce research*, 12(1), 21-41.

Máchová, R., Hub, M., & Lnenicka, M. (2018). Usability evaluation of open data portals: Evaluating data discoverability, accessibility, and reusability from a stakeholders' perspective.Aslib *Journal of Information Management*.

Nocca, F. (2017). The role of cultural heritage in sustainable development: Multidimensional indicators as decision-making tool. *Sustainability*, 9(10), 1882.

Orr, S. A., Richards, J., & Fatorić, S. (2021). Climate change and cultural heritage: A systematic literature review (2016–2020). The Historic Environment: Policy & Practice, 12(3-4), 434-477.

Pereira Roders, A., & Van Oers, R. (2011). Bridging cultural heritage and sustainable development. *Journal of Cultural Heritage Management and Sustainable Development*, 1(1), 5-14.

Petti, L., Trillo, C., & Makore, B. N. (2020). Cultural heritage and sustainable development targets: a possible harmonisation? Insights from the European Perspective. *Sustainability*, 12(3), 926.

Piedra, N., Tovar, E., Colomo-Palacios, R., Lopez-Vargas, J., & Alexandra Chicaiza, J. (2014). Consuming and producing linked open data: the case of Opencourseware. *Program*, 48(1), 16-40.

Rajaonarivo, L., Fonteles, A., Sallaberry, C., Bessagnet, M. N., Roose, P., Etcheverry, P., ... & Coudert, Q. (2019). Recommendation of heterogeneous cultural heritage objects for the promotion of tourism. *ISPRS International Journal of Geo-Information*, 8(5), 230.

Robinson, P., & Mather, L. W. (2017). Open Data Community Maturity: Libraries as Civic Infomediaries. *Journal of the Urban & Regional Information Systems Association*, 28(1).31-38.

Sabatini, F. (2019). Culture as fourth pillar of sustainable development: Perspectives for integration, paradigms of action. *European Journal of Sustainable Development*, 8(3), 31-40.

Simón, L. F. R., Avilés, R. A., Botezan, I., del Valle Gastaminza, F., & Serrano, S. C. (2014). Open data as universal service. new perspectives in the information profession.Procedia-Social and Behavioral Sciences, 147, 126-132.

Streimikiene, D., Mikalauskiene, A., & Kiausiene, I. (2019). The impact of value created by culture on approaching the sustainable development goals: Case of the Baltic States. *Sustainability*, 11(22), 6437.

Susha, I., Grönlund, Å., & Janssen, M. (2015). Organizational measures to stimulate user engagement with open data.Transforming Government: People, *Process and Policy*, 9(2), 181-206.

Terras, M. (2015), Opening Access to collections: the making and using of open digitised cultural content. *Online Information Review*. 39 (5), pp. 733-752. https://doi.org/10.1108/OIR-06-2015-0193.

The Sunlight Foundation. (2010). Ten Principles For Opening Up Government Information. Available at: http://sunlightfoundation.com/policy/documents/ten-open-data-principles/. 10/5/2018.

The World Bank. (18 oct, 2014) Technical Assessment of Open Data Platforms for National Statistical Organisations. Washington, 1-58.

Thorsby, J., Stowers, G. N., Wolslegel, K., & Tumbuan, E. (2017). Understanding the content and features of open data portals in American cities. *Government Information Quarterly*,34(1), 53-61.

Throsby, D. (2008). Culture in sustainable development: insights for the implementation of art. 13. *Economia della cultura*, 18(3), 389-396.

UNESCO. (2020) Culture: 2030 indicators. The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 110p. available at: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373523

Viscusi, G., Spahiu, B., Maurino, A., & Batini, C. (2014). Compliance with open government data policies: An empirical assessment of Italian local public administrations. *Information Polity*, 19(3, 4), 263-275.

Watene, K., & Yap, M. (2015). Culture and sustainable development: Indigenous contributions. *Journal of Global Ethics*, 11(1), 51-55.

Wiktor-Mach, D. (2020). What role for culture in the age of sustainable development? UNESCO's advocacy in the 2030 Agenda negotiations. *International Journal of Cultural Policy*, 26(3), 312-327.

Wu, S. R., Fan, P., & Chen, J. (2016). Incorporating culture into sustainable development: A cultural sustainability index framework for green buildings. *Sustainable Development*, 24(1), 64-76.

Zheng, X., Wang, R., Hoekstra, A. Y., Krol, M. S., Zhang, Y., Guo, K., ... & Wang, C. (2021). Consideration of culture is vital if we are to achieve the Sustainable Development Goals. *One Earth*, 4(2), 307-319.

Arab International Journal of Information Technology & Data
Vol. 4, No. 3 July - September 2024

The reality of making open data available through the platforms of Arab cultural institutions in light of the sustainable development goals

Hoda Mohammed El-Sayed Salah El-Dein
Ph.D. researcher, Department of Information Sciences
Faculty of Arts - Fayoum University
hodamosalah327@gmail.com

Reviewed & Supervised by
Prof. Faika Mohamed Ali Hassan
Professor of Library and Information Science
Faculty of Arts - Cairo University
faika_hassan@hotmail.com

Dr. Zainab Hassan Abu El-Khair
Assistant Professor of Library and Information Science
Faculty of Arts - Fayoum University.

Abstract:

The study aimed to determine the characteristics of Arab cultural institutions' open data platforms and their characteristics in the Arab environment, while monitoring the extent of these platforms' commitment to the policies and standards of making open data available, to achieve sustainable development, through a comparative analysis of the reality of making open data available across Arab cultural institutions' platforms in light of the sustainable development goals. The survey method based on the method of description and analysis, and one of its most important results was that there were no statistically significant differences towards the features of open cultural data according to the variable of the nature of the institution, as well as according to the variable of the historical extent of the institution. It also showed that there were statistically significant differences towards the features of open cultural data according to the variable the language of the platform, in favor of monolingual and multilingual platforms in a balanced manner according to the nature of the indicator. It also showed that there is a positive correlation with statistical significance between usage and search and browsing capabilities, and the overall score on the measure of the reality of open cultural data. One of its most important

recommendations was the need for the House of Representatives to enact legislation to regulate the publication of and the exchange of open data in general, and open cultural data in particular, to oblige cultural bodies and institutions to make their data available, to enhance the right to obtain open data, and to enhance the freedom to exchange information.

Keywords: Open cultural data; cultural institutions; sustainable development goals